

مروان البرغوثي زعيم لـ «فتح» ومرشحا للرئاسة

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني



3 - إضعاف وتهميش مكانة منظمة التحرير في العمل الفلسطيني، فهذه المنظمة لم تعد قادرة على القيام بالوظائف المنوطة بها كحاضن للفصائل الوطنية، وكيان سياسي موحد للفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم. وإذا كانت حركة «حماس» (ومعها فصائل المعارضة) تتحمل بعض المسؤولية في ذلك، فإن «فتح» بالذات (ومنذ عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات) تتحمل المسؤولية الأساسية في تهميش كل ذلك لمصلحة كيان السلطة. وبالتالي، فإن الوضع القيادي الذي كان احتله ياسر عرفات من موقعه كزعيم للشعب الفلسطيني وليس من كونه مجرد قائد لفصيل أو رئيس للمنظمة أو للسلطة، ما عاد بالإمكان تكراره، كما أن عهد هيمنة فصيل بعينه مهما كان لم يعد ممكنا بسبب التعادل في المكانة والشعبية بين «فتح» و«حماس»، وبسبب الفجوة بين مجتمعات الفلسطينيين في الفصائل التي باتت تنتمي لحقبة انتهت دورها ومفاعيلها.

ولعل هذا يفترضان البحث عن خيارات أخرى من ضمنها التوجه نحو قيادة جماعية تنكسر عبر المؤسسات والأطر الشرعية وعلى قاعدة دستورية واضحة وانطلاقاً من إعادة بناء منظمة التحرير وفقاً لرؤية سياسية جديدة

جامعة ومن مدخل الانتخابات. وباعتبار أنه من غير الممكن استنهاض الساحة الفلسطينية من دون استنهاض «فتح» على الصعيد البنّية والرؤية والدور، فإن هذا الوضع يتطلب حل معضلة القيادة في هذه الحركة، لاسيما بعد أن تقادمت لجنيتها المركزية وتآكل دورها ودبت فيها الشيفوخة الجسدية والمعنوية.

والإقترح هنا، طالما أن مركز العمل الوطني الفلسطيني بات في الأراضي المحتلة لأسباب ذاتية وموضوعية، فإن تنظيم حركة «فتح» داخل الأرض المحتلة هو الذي يتحمل مسؤولية تخليق قيادة فتحاوية جديدة بنفض التلكس عن جسده.

وهنا قد يجوز القول بأن مروان البرغوثي المعتقل لدى إسرائيل منذ حوالي 18 عاماً، ربما يكون الشخصية الأكثر مناسبة في الظروف الراهنة لحمل مسؤولية القيادة في «فتح». فهذا الرجل استطاع أن يكتسب شرعية جماهيرية وحركية وهو يتمتع بصدقية نضالية وبكاريزما قيادية تؤهله لإحلال الموقع الأول في حركة «فتح».

ولهذا فمن المستغرب ألا تتركز الجهود على تحرير مروان البرغوثي من الأسر، وألا تتعزز مكانته القيادية بشكل رسمي حتى وهو في الأسر في إطار «فتح» والحركة الوطنية الفلسطينية، والمستغرب أكثر أن يصير الرئيس محمود عباس على جمع كل السلطات بيديه (التشريعية والقضائية والتنفيذية) والعمل كرئيس للمنظمة والسلطة وفتح في نفس الوقت رغم كبر سنه، ورغم وجوده منذ 15 عاماً في سدة الرئاسة للمنظمة والسلطة وفتح، ورغم عدم استطاعته إضافة شيء جديد، ورغم أنه مكث في قيادة فتح 56 عاماً فقط.

والمستغرب أكثر من كل ذلك الإصرار على عدم تقديم شخصية أخرى ذات مصداقية من فتح للترشح إلى منصب الرئاسة:

هذه السياسة التي وصفها الكثير من المحللين بسياسة الهروب إلى الأمام لم تنجح في استنباط الحلول اللازمة من أجل الخروج من حالة الركود الاقتصادي التي فاقت عجز الميزانية وارتفاع نسبة التداين للخارج ومعدلات البطالة. وزادت جائحة كورونا الطين بلة من حيث ضربها المواطن الشغل وتوسيعها لرقعة الفقر، وهي من جملة العوامل التي زادت في منسوب الاحتقان الاجتماعي وغدت الحركات الاحتجاجية.

منذ 2011، على وجه التحديد، أصبح حديث السياسيين يدور باستمرار عن «الإجراءات المؤلمة» التي يودون أو ينون اتخاذها في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تحتاجها البلاد. وفي قاموس الطبقة السياسية كانت الإجراءات «المؤلمة» دوماً تعني التقليل من الإنفاق العمومي وخصخصة الشركات الحكومية التي تواجه مصاعب مالية. ولكن النخب الحاكمة بمختلف

بعد 17 عاماً على غياب الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات لا يبدو أن الحركة الوطنية الفلسطينية استطاعت سد الفراغ القيادي الذي تركه سواء في موقعه كقائد لـ «فتح» أو كرئيس للسلطة كما للمنظمة التحرير، بل إن تلك الكيانات باتت في حال من الاختلاف والتنازع والانقسام والتهميش، ناهيك عن الفجوة بينها وبين مجتمعات الفلسطينيين في الداخل والخارج. ويقاقم من كل ذلك الفراغ القيادي عوامل عدة، أهمها:

1 - أن حركة «فتح» ذاتها تبدو في حال مريضة من الضياع والفضوى والتزلزل؛ وقد بينت الانتخابات التشريعية (2006) وبعدها هيمنة حركة «حماس» على قطاع غزة (2007) تآكل مكانة هذه الحركة وضعف قدرتها على مواجهة التحديات المطروحة، بل إنها استمرت على ذات الأمر من دون إخضاع تلك التطورات إلى نوع من النقد والمساءلة والمحاسبة. ويدهي أن حركة في مثل هذا الوضع تصعب مطالباتها أو المراهنة عليها في انتشار الساحة الفلسطينية من مازقها.



الوضع يفترض البحث عن خيارات من ضمنها التوجه نحو قيادة جماعية تنكسر عبر المؤسسات والأطر الشرعية وانطلاقاً من إعادة بناء منظمة التحرير وفقاً لرؤية سياسية جديدة ومن مدخل الانتخابات

طبعاً لا نقصد من ذلك التشهير بانتهاء دور «فتح»، بل على العكس، فهذه الحركة الوطنية الوسطية هي أكثر حركة تشبه شعبياً، لذا نمة حاجة ضرورية لها شرط تجديدها بناها وتطورها رؤاها واستعادة روحها النضالية وطبيعتها كحركة تعددية، إلا أن قيادتها لا تريد أن تترك أهمية ذلك.

2 - تعثر مشروع القيادة الفلسطينية في شأن إقامة كيان فلسطيني في الضفة والقطاع بسبب سياسات إسرائيل المتمثلة برعزعة مؤسسات هذا الكيان وتقطيع أوصاله بالمستوطنات والحدود الفاصلة وإضعافها السلطة. وبحكم طريقة إدارة السلطة ذاتها لهذا الكيان الذي تعاملت معه كأنه كيان منجز.

وقد نجم عن ذلك تفكيك العلاقة مع المشروع التحرري المتعلق بإنهاء الواقع الاستعماري في الأرض المحتلة وبالتطور في التنسيق مع إسرائيل في المجالات الأمنية والاقتصادية وتعميق اعتماد هذا الكيان على المعونات الخارجية، لاسيما مع تضخم جهاز الموظفين في نظام يستند إلى المحسوبية والرتبانية والإجهازية الأمنية.

وأخيراً بسبب الانقسام الحاصل في الكيان الفلسطيني بين الضفة وغزة، وهذا تتحمل المسؤولية الأساسية فيه حركة «حماس».



البرغوثي يحظى بشعبية جماهيرية كبيرة



مستقبل غامض

سيناريو الإجراءات المؤلمة: معادلات صعبة في تونس

في الوظيفة الحكومية ضمان استقرار ومركزاً اجتماعياً محترماً وبوليصة تأمين ضد البطالة لا تنتهي صلاحيتها أبداً، لذا الجري وراء الانتخابات الحكومية لا ينتهي بسيرة. وسيستمر ما دامت جاذبية المبادرات الخاصة محدودة بفعل التباطؤ الشديد في النمو (في أفضل الحالات) والعوائق البيروقراطية التي تقف حجر عثرة أمام المبادرات الفردية. ومن ألفت أن العديد من الحركات الاحتجاجية ما زالت تضع التوظيف الحكومي وتحسين الامتيازات في الوظائف العمومية في مقدمة مطالبها. وتوسعت السلطات أيضاً في نطاق نفس الرؤية العامة إلى تخفيض إنفاقها على صندوق التعويض الذي كان من الغرض أن تكون وظيفته التدخل للضغط على الأسعار من أجل مساعدة الفئات المحتاجة.

واعتماداً على أرقام موازنة 2021 تبلغ اعتمادات الصندوق 3.4 مليار دينار (حوالي 1.25 مليار دولار)، ثلاثة أرباعها تخصص لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية والبقية تتفق لتعديل كلفة الكهرباء والبتروول والنقل.

ولكن التزّر القليل فقط من جهد صندوق التعويض يذهب إلى المحتاجين فيما يستفيد من القسط الأكبر منه كبار المستهلكين من ميسوري الحال والتجار والسياح إضافة إلى مهربي المواد المدعومة من الدولة إلى الخارج. وتتحذّر السلطات اليوم عن توزيع مساعدات مباشرة بواسطة البطاقات الذكية المخصصة للمحتاجين عوض دعم الأسعار للجمع.

في محاولتها التخفيض من النفقات العامة سواء بمعالجة ملف الشركات الحكومية أو باعتماد الدعم الموجه للأسعار، تواجه البلاد تقاليد راسخة تتمسك بدور محوري للمؤسسات العمومية وتدخل الدولة، ما يجعل محاولات الخصخصة مصدراً للريبة إن لم يكن للرفض، كما أنها تواجه قيمة رمزية قصوى لأسعار المواد الغذائية. ومن يعتقد عكس ذلك فليتحلّل ردة الفعل لو ضاعفت الدولة سعر الخبز مثلاً.

وتعمق المشكلة كذلك الشكوك في قدرة الإدارات الحكومية على تركيز منظومة جديدة، في أوج أزمة كورونا، تكون قادرة على تحديد من يحتاج إلى هذا الدعم، وتوزيع البطاقات الذكية في الإبان على كل المحتاجين حتى تحميهم دون غيرهم من غلاء المعيشة.

تواجه الدولة بالتأكيد اختيارات أيسرها قاس. وإن تبدو الأفكار المطروحة ونصائح الخبراء الدوليين منطقية على الورق فإنها تواجه خطر الإصطدام على أرض الواقع بأوضاع اجتماعية هشة لا توفر الظروف المثلى لاتخاذ «الإجراءات المؤلمة»، خاصة في غياب الاستقرار السياسي أو التوافق على نموذج التنمية الجديد والمراد إرساؤه.

في الأجور وتخفيض كلفة الإنتاج، بعد أن بلغت رواتب الموظفين الحكوميين «الحد الأقصى»، إذ هي، حسب قوله، تشكل حوالي 20 مليار دينار (حوالي 7.4 مليار دولار) من جملة الموازنة العامة التي تبلغ 52 مليار دينار (أي حوالي 19.2 مليار دولار).

والمفارقة في تونس هي أن الإدارات الحكومية لها قدرة عجيبة على التمدد والشؤون من جديد حتى عندما يعلن المسؤولون عزمهم على تقليص وجودها. منذ عقود ما انفكت الإدارة العمومية تتضخم وتشهد ولادة المزيد من الدواوين والوكالات والصناديق والهيئات التابعة للدولة دون أن ينقرض أي من هياكلها القديمة.

من آخر الأمثلة ما أعلن عنه المشيبي في خضم الإصلاحات المنشودة، إنشاء مؤسسة حكومية جديدة، هذه المرة «لإشراف على إصلاح الشركات». وأعلن وزير الصحة من ناحيته عن النية في تأسيس صندوق يتكفل بالتعويض عن الضائر التي قد تنجم عن التلقيحات ضد كورونا.

العقبة الأخرى أمام كل تقليص للمؤسسات الحكومية تبقى العقليات السائدة في المجتمع والتي لا تزال ترى

النخب الحاكمة لم تجد من سبيل سوى مواصلة سياسة الإنفاق العمومي، رغم تنبيه البنك الدولي مرارا السلطات من أن عدد الموظفين الحكوميين بلغ حداً غير مقبول



اطرافها السياسية لم تجد من سبيل في معظم الأحيان سوى مواصلة سياسة الإنفاق العمومي والمزيد من الانتدابات في الوظائف العمومية، رغم تنبيه البنك الدولي مرارا السلطات من أن عدد الموظفين الحكوميين وعبء جراباتهم على الموازنة بلغا حداً غير مقبول.

اليوم وقد تدهورت المؤشرات فلم يعد هناك هامش كبير للتغافل عن الأوضاع حتى وإن كانت التحويرات الوزارية المتواصلة توفر مخرجاً لمن ينهكه البحث عن الحل.

حتى من لم يكن يفقه في الأرقام من بين التونسيين أصبح يعرف أن الموازنة العامة تواجه عجزاً بنسبة 11.5 في المئة ونسبة تداين تتجاوز 90 في المئة من الناتج المحلي الخام.

ويعرف أيضاً أن مبالغ القروض التي تسدها الدولة ارتفعت من ثلاثة مليارات دينار سنة 2010 إلى 16 ملياراً في هذا العام. ويعلم بالتأكيد أن السلطات سوف تسعين هذه السنة إلى اقتراض 19.5 مليار دينار (حوالي 7.2 مليار دولار)، من بينها خمسة مليارات دولار من القروض الأجنبية.

أحدث نبرة النقاش بعد المباحثات الأخيرة مع صندوق النقد الدولي وتصريح رئيس الحكومة هشام المشيبي بأن «لا خطوط حمراء» أمام سيناريوهات تخفيف عبء الشركات الحكومية التي تعاني من عجز أشقل كاهل الدولة، في وقت يبلغ فيه عجز الشركات العمومية قرابة ستة مليارات دينار (أي حوالي 2.2 مليار دولار)، ما أثار مخاوف النقابيين وأوحى لبعض المراقبين بأن الدولة تنوي فتح ملف خصخصة المؤسسات بجرأة أكبر من الماضي.

لكن الأمر يتعلق بملف شائك، إذ تبقى الإدارات الحكومية قلعة حصينة بحكم أنها تمثل النواة الصلبة للطبقة الوسطى، وهي عديداً أكبر شريحة في المجتمع رغم تآكل أطرافها الدنيا خلال الأعوام الأخيرة.

والتحاقها بالفئات الفقيرة. أكد نورالدين الطوبوي أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل استعداد منظمته لمناقشة أوضاع الشركات الحكومية، حالة بحالة، على أساس محاولة إنقاذ الشركات وتحسين حوكمتها وليس بالضرورة التفریط فيها.

يبقى أن للنقابات موقفاً مبدئياً يعارض عموماً التفریط في المؤسسات العمومية أو الاستغناء عن موظفيها أو المس بأجورهم. وهؤلاء يشكلون القاعدة الأوسع لمنتمي اتحاد الشغل. لفت الانتباه أيضاً على الساحة التونسية كلام وزير المالية علي الكعلي بخصوص مراجعة طرق التأجير وإعادة تنظيم روزنامات العمل من أجل التقليل

أسامة رمضان
رئيس تحرير العرب ويكلي



بعد المحادثات التي أجراها مؤخرًا وقد عن صندوق النقد الدولي مع كبار المسؤولين التونسيين تجدد الاهتمام بمواضيع بقيت تراوح مكانها منذ عقود ومن بينها إعادة تنظيم المؤسسات العمومية المنهكة مالياً والضغط على المصاريف الحكومية بما فيها أجور الموظفين والنفقات المنجزة عن صندوق التعويض.

وإن كان السجال بين الحكومة واتحاد الشغل حول الموضوع حديث العهد فإن الجاذبات حول إشكاليات الإنفاق العمومي وتداعياته الاجتماعية والسياسية لم تتوقف أبداً في تونس منذ الاستقلال. كانت التجاذبات تبهت أحياناً لكن سرعان ما تطفو مجدداً على السطح. كانت تتخللها منذ سبعينات القرن الماضي هزات اجتماعية تولدت عن الترفيع في أسعار الخبز أحياناً ولكنها نتجت مرات أخرى وبمسميات عدة عن عدم الرضا عن سياسات الدولة تجاه تحديات التنمية وتوفير الشغل ومحدودية ما وفرته لشرائح من المجتمع ومناطق من البلاد لم تعد تقبل بالحرمان كنتم عادي للحياة.

قبل وبعد «أحداث 2010 و2011» التي اطاحت بنظام بن علي، تعددت الأسباب والشعارات المهمة للاحتجاجات. ولكن الإشكال الجوهرى كان ولا يزال: منوال تنمية أصبح تدريجياً غير قادر على توفير الشغل أو الدخل الكافي لطبقات اجتماعية هي أصلاً ضعيفة الحال، من جهة، وحكومات متعاقبة سعت إلى ربح الوقت وتهديم الأوضاع بمواصلة الانتدابات في الوظائف الحكومية وتوظيف النفقات العمومية، من جهة أخرى.

هذه السياسة التي وصفها الكثير من المحللين بسياسة الهروب إلى الأمام لم تنجح في استنباط الحلول اللازمة من أجل الخروج من حالة الركود الاقتصادي التي فاقت عجز الميزانية وارتفاع نسبة التداين للخارج ومعدلات البطالة. وزادت جائحة كورونا الطين بلة من حيث ضربها المواطن الشغل وتوسيعها لرقعة الفقر، وهي من جملة العوامل التي زادت في منسوب الاحتقان الاجتماعي وغدت الحركات الاحتجاجية.

منذ 2011، على وجه التحديد، أصبح حديث السياسيين يدور باستمرار عن «الإجراءات المؤلمة» التي يودون أو ينون اتخاذها في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تحتاجها البلاد. وفي قاموس الطبقة السياسية كانت الإجراءات «المؤلمة» دوماً تعني التقليل من الإنفاق العمومي وخصخصة الشركات الحكومية التي تواجه مصاعب مالية. ولكن النخب الحاكمة بمختلف